# الاقتصاد الإسلامى بين الملكية والتكافل الاجتماعى


**الباحثة/ أمانى محمد محمد موسى**

**تحت إشراف**

**أ.د. الحسينى سليمان جاد**

**أستاذ الشريعة الإسلامية**

**كلية الحقوق- جامعة الزقازيق**

(ISSN: 2537 - 0758)

# الاقتصاد الإسلامى بين الملكية والتكافل الاجتماعى

**الباحثة/ أمانى محمد محمد موسى**


## ملخص البحث باللغة العربية

نظمت الشريعة الإسلامية حياة الفرد والمجتمع في شتى جوانب الحياة ومنها الجانب الاقتصادي، ويقصد به تنظيم المال والثروة.

وقد ظهرت الحاجة الماسة إلى تطبيق مبادئ الاقتصاد الإسلامي المبني على حفظ الحقوق ومراعاة الفوارق الفردية والوقوف في مصلحة المجتمع بعد تعثر النظام الاشتراكي والنظام الرأسمالي، فضلًا عن مرونته الشديدة وقدرته على التجاوب مع المتغيرات الاقتصادية المختلفة، وهذا ما جعل الاقتصاد الإسلامي قادرًا على إيجاد حلول للأزمات الاقتصادية التي عصفت بالعديد من الدول.

وتكمن أهمية النظام الاقتصادي الإسلامي في أنه يجمع بين مادية علم الاقتصاد، والأخلاقيات التي يدعو إليها الدين الإسلامي، ويعد التكافل الاجتماعي من أهم المبادئ التي تحقق العدالة والتوازن الاقتصادي بين أفراد المجتمع، وتعتبر الزكاة من أهم وسائل التكافل الاجتماعي والعدل الاقتصادي لدورها الفعال في إعادة توزيع الثروة ومحاربة الفقر والمساهمة في تحسين المستوى المعيشي.

## Abstract

Islamic law regulates the life of the individual and society in all aspects of life, including the economic aspect, and is intended to regulate money and wealth. The need to apply the principles of the Islamic economy based on the preservation of rights and the observance of individual differences emerged after the faltering socialist and capitalist systems combined the materialism of economics with the ethics advocated by the Islamic religion, as well as its flexibility and ability to solve economic problems. Social solidarity is one of the most important principles for achieving equity and economic balance among members of society. Zakat is one of the most important means of social solidarity and economic justice for its role in redistributing wealth, combating poverty and improving the standard of living.


## المقدمة

المال والثروة هما محور النشاط الاقتصادى ولهما دوراً مهماً فى استقرار الأمم والمجتمعات، وكل بناء اقتصادي يقوم على شقين رئيسيين: **الأول:** مادي، **والثاني:** معنوي مذهبي. والشق المادى يُعرف بالاقتصاد الأساسي أو الأصلي ولا يختلف من بلد

إلى آخر، مهما اختلف المذهب المعمول به، أما الشق المذهبى فينطوي على تصور عقائدي يستهدف ضبط السلوك البشرى على هذا الاقتصاد الأساسي.

ويستمد الاقتصاد الإسلامى بعض مقوماته من الشريعة الإسلامية والبعض الآخر من المعارف الإنسانية المتصلة بأمور المعيشة.

والاقتصاد الإسلامي باعتباره حقيقة واقعية لا يهدف الى النفع المادى فحسب كأي نشاط اقتصادى آخر، وإنما يتخذ من هذا الهدف وسيلة لإعمار الأرض وتهيئتها للحياة الإنسانية تحقيقاً لمبدأ الاستخلاف فى الأرض، بالإضافة إلى أن ارتقاء الإنسان مادياً وروحياً مرهون بارتقاء حالته الاقتصادية.

وقد سايرت الشريعة الإسلامية الفطرة الإنسانية فى حب الإنسان للمال واستئثاره به، فلم تقتصر على تقرير حق الملكية الفردية وجعلها ملكية مصونة، بل أيضاً هذبت تلك الفطرة بأن رغبت فى الإنفاق على الفقراء وذوى الحاجات من خلال فرض الزكاة، والتطوع بالصدقات، ورعاية المحتاجين وهو ما يُعرف بالتكافل الاجتماعى.

**أهمية الموضوع**:

ترجع أهمية الموضوع إلى تغول الأنظمة الاقتصادية الوضعية في حياة الناس، وإحداث شرخ بين الطبقات الاقتصادية التي تحتوي عليها المجتمعات الإنسانية.

**أسباب اختيار الموضوع**:

-التأكيد على وجود اقتصاد إسلامى سبق كل الانظمة الوضعية.

- بيان مرونة النظام الإسلامى واستيعابه لكل المستجدات.

**الدراسات السابقة**:

تناولت العديد من الدراسات السابقة نشأة وتطور الاقتصاد الاسلامى والدعائم الأساسية التى يرتكز عليها ومن هذه الدراسات: اقتصادنا للشهيد محمد باقر الصدر، الاقتصاد الاسلامى مدخل ومنهاج للدكتور عيسى عبده، السياسة الاقتصادية المثلى للدكتور عبد الرحمن يسرى، أصول الاقتصاد الاسلامى للدكتور سعد اللحيانى، ذاتية السياسة الاقتصادية الاسلامية واهمية الاقتصاد الاسلامى للدكتور محمد شوقى الفنجرى.

وقد تناولت البحث فى مقدمة وفصلين على النحو التالى:

**مقدمة:**

**الفصل الأول: الاقتصاد الإسلامى تعريفه ونشأته وتطوره وعلاقته بالعلوم الآخرى**

**المبحث الأول: تعريف الاقتصاد ونشأته وتطوره**

**المطلب الأول: تعريف الاقتصاد لغةً وشرعًا**

**المطلب الثانى: النشأة والتطور**

(ISSN: 2537 - 0758)

**المبحث الثانى: المشكلة الاقتصادية وعلاقة الاقتصاد الإسلامى بالعلوم الآخرى.**
**المطلب الأول: المشكلة الاقتصادية بين الاقتصاد الوضعى و الإسلامى.**
**المطلب الثانى: علاقة الاقتصاد الإسلامى بالعلوم الآخرى**
**الفصل الثانى: خصائص وأركان الاقتصاد الإسلامي**
**المبحث الأول: خصائص الاقتصاد الإسلامي**
**المطلب الأول: اقتصاد يجمع بين الثبات والتطور**
**المطلب الثانى: اقتصاد يوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع**
**المطلب الثالث: اقتصاد يجمع بين المادة والروح**
**المطلب الرابع: اقتصاد مرتبط بالقيم والأخلاق**
**المبحث الثانى: أركان الاقتصاد الإسلامى**
**المطلب الأول: الملكية المزدوجة**
**المطلب الثانى: الحرية الاقتصادية المقيدة**
**المطلب الثالث: التكافل الاجتماعى**
**الخاتمة:**
**المراجع:**

## الفصل الأول
## الاقتصاد الإسلامى تعريفه ونشأته وتطوره وعلاقته بالعلوم الآخرى

**تمهيد وتقسيم**:

نتحدث في هذا الفصل في مبحثين نبين في المبحث الاول تعريف الاقتصاد ونشأته وتطوره، وفي المبحث الثاني نبين المشكلة الاقتصادية وعلاقة الاقتصاد الإسلامى بالعلوم الآخرى على النحو التالى:

**المبحث الأول: تعريف الاقتصاد ونشأته وتطوره.**
**المبحث الثانى: المشكلة الاقتصادية وعلاقة الاقتصاد الإسلامى بالعلوم الآخرى.**

### المبحث الأول
### تعريف الاقتصاد ونشأته وتطوره

**تمهيد وتقسيم**:

نتحدث في هذا المبحث عن تعريف الاقتصاد لغةً وشرعاً في المطلب الاول ثم نبين في المطلب الثاني نشأة الاقتصاد الإسلامى وتطوره على النحو التالى:

## المطلب الأول
## تعريف الاقتصاد لغةً وشرعًا

الاقتصاد لغةً: مشتق من القصد بفتح القاف وسكون الصاد، وهو الاعتدال والتوسط فى الانفاق وغيره، قال تعالى"مِّنْهُمْ أُمَّةٌ مُّقْتَصِدَةٌ"[١] أى معتدلة، غير غالية ولا مُقصرة.

وقصد السبيل هو الطريق المستقيم الذي لا اعوجاج فيه، والقَصد في الشيء: خلاف الإفراط وهو ما بين الإسراف والتقتير، والقصد في المعيشة: أَلا يُسْرِف ولا يُقَتر، يقال: فلان مقتصد في النفقة، واقتصد فلان في أَمره أَي استقام[٢].

**الاقتصاد شرعاً:** لم يخرج المعنى الشرعى للاقتصاد عن معناه اللغوى فى التوسط والاعتدال من غير إسراف ولا تقتير، كما أن هذا المعنى استخدمه **الفقهاء القدامى فى تعريفهم لعلم الاقتصاد**[٣] يقول العز بن عبد السلام: (الاقتصاد رتبة بين رتبتين ومنزلة بين منزلتين والمنازل ثلاث: التقصير في جلب المصالح، والإسراف في جلبها، والاقتصاد بينهما)، ثم ذكر أمثلة للاقتصاد منها استعمال مياه الطهارة، فلا يستعمل من الماء إلا قدر الإسباغ، ولا ينقص عن المُد في الوضوء، والصاع في الغسل[٤].

فالاقتصاد– فى معناه العام– يُقصد به الاعتدال وسلوك المسلك الوسط الذى لا ميل فيه ولا انحراف، وهذا هو مضمون علم الاقتصاد وجوهره.

وقد أصبح لفظ الاقتصاد فى العصر الحاضر من أكثر الألفاظ شيوعًا فى التعبيرعن تنظيم المال والثروة وما يتصل بهما على وجه العموم[٥].

---

[١] المائدة ٦٦،الجامع لأحكام القرآن للقرطبى ج٨/ صـ٨٨

[٢] يُنظر لسان العرب لابن منظور/باب الدال/فصل القاف٣/٣٥٣ وما بعدها (مادة قصد)، معجم المصطلحات المالية والاقتصادية فى لغة الفقهاء د.نزيه حماد/ صـ٧٢وما بعدها.

[٣] على الرغم من أن الاقتصاد الإسلامي قديم قدم الإسلام ذاته، إلا أنّ الفقهاء القدامى لم يخصّوه بتعريف محدد، لأنّه لم يكن علمًا مستقلاً بذاته آنذاك، وإن وجدت تعريفات لفقهاء قدامى كالعز بن عبد السلام، وابن قيم الجوزية رحمهم الله.

[٤] يُنظر قواعد الأحكام لسلطان العلماء العز بن عبد السلام/فصل فى الاقتصاد فى المصالح والخيور ج٢/صـ٣٤٠:٣٤٢

[٥] يُنظر المدخل الفقهى العام د. مصطفى أحمد الزرقا/ الفصل الثامن والستون صـ٨٧٥ وما بعدها، الملكية الفردية فى النظام الاقتصادى الإسلامي د. محمد بلتاجي/ صـ١١وما بعدها.

(ISSN: 2537 - 0758)

ومن تعريف المعاصرين لعلم الاقتصاد الإسلامي أنه "العلم بالقوانين التى تنظم الثروة، من حيث إنتاجها واستبدالها وتوزيعها واستهلاكها وصيانتها، على وجه يسد حاجة الشعب والدولة فى نظر الإسلام"[٦].

## المطلب الثانى
## نشأة الاقتصاد الإسلامى وتطوره

على الرغم من حداثة مصطلح الاقتصاد الإسلامي إلا أن موضوعاته وقضاياه قديمة قدم الإسلام نفسه، فقد ارتبط ظهورها بظهور الشريعة التى جاءت منظمة لحياة الفرد والمجتمع فى شتى جوانب الحياة ومنها الجانب الاقتصادى.

فبعد هجرة النبي صل الله عليه وسلم إلى المدينة المنورة اهتم ببناء الدولة الجديدة، وقد عنى الإسلام بتقرير الأصول الاقتصادية التى تربط الناس بدين الله فى كافة أوجه الحياة مثل حل البيع وحرمة الربا وتوثيق العقود والوفاء بها، والمحافظة على أموال اليتامى والسفهاء وكذلك بيان أحكام بعض العقود كالرهن والاجارة .

كما عمل النبى وصحابته على وضع ضوابط تقضى على كافة الممارسات الاحتكارية المنتشرة قبل الإسلام من غش وربا، وأرسى دعائم المشاركة بين العمل ورأس المال، وجمع الزكاة من الأغنياء ووزعها على مستحقيها، وشجع على استصلاح الأرض بإرساء مبدأ تملك الأرض بإحياء الموات وحمى أرضاً لأغراض دفاعية، وحث المسلمين على تعلم صناعات جديدة، وغير ذلك.

وهذه دلالة واضحة على أن الإسلام نظم العلاقات الاقتصادية منذ بزوغ فجره، وكانت حياة النبى وصحابته نموذجاً حياً لتطبيق هذا التشريع، ولئن كانت المشكلات الاقتصادية فى صدر الإسلام محدودة فإن ذلك راجع الى تمكن الوازع الدينى من النفوس.

ومع توسع الفتوحات الإسلامية، وتقدم المسلمين حضاريًا ازدهرت الحياة الاقتصادية، ومع اجتهادات فقهاء المسلمين فى القرون الأولى ازدادت القواعد التى وضعها النبى رسوخًا من حيث المبدأ، واتضح فيها جانب المرونة فى التطبيق، فجوهر القواعد ظل ثابتًا واختلف شكل التطبيق بما يتفق مع ظروف المجتمع الإسلامى.

---

[٦] بحث بعنوان علم الاقتصاد الإسلامى ضرورة قائمة وحقيقة واقعية د.أحمد فهمى أبو سنة/ مجلة الفقه الإسلامى/ السنة الحادية عشرة/العدد الثالث عشر

ثم اتسعت الدولة وتعددت مواردها المالية وأُنشئت الدواوين لتسجيل واردات ونفقات بيت المال، ومن الواردات ذات الثقل الاقتصادى الزكاة وأُضيف اليها خراج الأرض، وكذلك اتسعت الأسواق وتطور معها نظام الحسبة، وتطورات نظام التجارة داخلياً وخارجياً[٧].

مما أدى إلى وجود كتابات متخصصة[٨] في فروع الأنشطة الاقتصادية المختلفة اتضح فيها جانب المرونة فى التطبيق، وظل ازدهار الدراسات الفقهية إلى منتصف القرن الرابع الهجرى حيث توقف باب الاجتهاد وكان لذلك آثاره السلبية على الدراسات الاقتصادية حيث جدت أشكال من التعامل الاقتصادى فى حياة الناس لم يتمكن المسلمون من إيجاد الأحكام الشرعية لها.

ثم ظهرت صحوة جديدة فى العالم الإسلامي توجهت إلى الاهتمام بالدراسات الإسلامية فى شتى جوانب الحياة ومنها الدراسات الاقتصادية وقد تميز بعضها بالتخصص كالدراسات الاقتصادية الجزئية التى تناولت موضوعات كالاحتكار، والربا، والتأمين، والمضاربة .....وغيرها، بينما تناول بعضها الآخر دراسات اقتصادية كليّة، كمحاولة الكشف عن أصول الاقتصاد الإسلامي، وسياسته الاقتصادية.

والقسم الآخر اتجه إلى الدراسات الاقتصادية التاريخية التي تُعْنى بتحليل النظام الاقتصادي في عهد من العهود الإسلامية، أو تحليل الفكر الاقتصادي لدى أحد أئمة المسلمين، مما يؤكد أن الاقتصاد الإسلامى علماً مستقلاً متميزاً بذاته[٩].

---

[٧] يُنظر الوجيز فى الاقتصاد الإسلامي د.محمد شوقى الفنجرى/دار الشروق/صـ(١١،٢٤،٢٥،٢٦)، الاقتصاد الإسلامى بين مناهجية البحث وإمكانية التطبيق د.يسرى عبد الرحمن أحمد صـ١٣ وما بعدها، الاقتصاد الإسلامى أسس ومبادئ وأهداف د.عبد الله عبد المحسن الطريقى/صـ٢١ وما بعدها.

[٨] مثل: كتاب الخراج لأبي يوسف(ت١٨٢هـ)، وكتاب الكسب لمحمد بن الحسن الشيباني(ت١٨٩هـ)، وكتاب الخراج ليحيى بن آدم(ت٢٠٣هـ)، الأموال لأبى عبيد (ت٢٢٤هـ) كتاب اصلاح المال لابن أبى الدنيا (ت٢٨١هـ)، أحكام السوق لأبى بكر يحيى بن عمر الكنانى (ت٢٨٩هـ)، وكتاب الأحكام السلطانية للماوردي(ت٤٥٠هـ)، الأموال المشتركة لابن تيمية (ت٧٢٨هـ) ومقدمة التاريخ لابن خلدون (ت٨٠٨هـ) وغيرها من التصانيف.

[٩] على الرغم من قدم الأسس الشرعية والفكرية للاقتصاد فى الفكر الإسلامى إلا أنه لم يظهر لدى الاقتصاديين المسلمين نظامًا اقتصاديًا يحفظ للأقطار الإسلامية هويتها ويحقق مصالحها إلا فى القرن العشرين، بعد أن رحل الاحتلال الأوربى الذى تسابقت دوله لنهب خيرات الدول النامية بعد التحالف

(ISSN: 2537 - 0758)

## المبحث الثانى
## المشكلة الاقتصادية وعلاقة الاقتصاد الإسلامى بالعلوم الآخرى
### المطلب الأول
### المشكلة الاقتصادية بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي

المشكلة الاقتصادية أو كما يسميها علماء الاقتصاد بـ (الندرة النسبية للموارد) يقصد بها عدم قدرة وسائل الإشباع – وهى الموارد أو عناصر الإنتاج أو السلع أو الخدمات– على إشباع حاجات أو رغبات الإنسان، ويؤمن الاقتصاد الوضعى بالندرة النسبية للموارد الاقتصادية ويعدها من أهم مرتكزاته ويتخذ من عدم محدودية حاجات الإنسان مسلمة لا نقاش فيها [١٠].

وتختلف الرأسمالية عن الاشتراكية فى نظرتها للمشكلة الاقتصادية ففى الرأسمالية تكمن المشكلة فى قلة الموارد الطبيعية، مما جعل الطبيعة عاجزة عن تلبية جميع حاجات الأفراد التى تنمو باستمرار فيؤدى إلى التزاحم على إشباع حاجاتهم وتنشأ عن ذلك المشكلة الاقتصادية، أما الاشتراكية فتكمن المشكلة لديهم فى التناقض بين شكل الإنتاج وعلاقات التوزيع فمتى تم الوفاق بينهم ساد الاستقرار فى الحياة الاقتصادية[١١].

أما الاقتصاد الإسلامى فإنه يهدف إلى سد حاجات الإنسان المشروعة بحيث تتحقق لكل فرد كفايته المعيشية من الثروات الموجودة فى الكون من خلال إنتاج هذه الثروات على وجه الكفاية وتوزيعها على وجه العدالة. وقد وعد الله بأن يوفى لكل مخلوق كفايته من الرزق قال تعالى "وَمَا مِن دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا...."[١٢] ثم جعل تحقيق هذا الوعد مرهون بسعى الناس وعملهم وامتن عليهم بأن جعل أسباب معيشتهم

---

على سقوط الخلافة الإسلامية ومن ثم كان الاهتمام بالاقتصاد الإسلامى نظاماً وعلماً، وظهرت مساهمات تؤكد أنه علم حديث له خصائص مميزة وليس فرعاً من العلوم الشرعية ولا امتداد لعلم الاقتصاد الوضعى/ يُنظر الوجيز فى الاقتصاد الإسلامي د.شوقى الفنجرى صـ٢٩:٣٥، الاقتصاد الإسلامى أسس ومبادئ وأهداف د.عبد الله عبد المحسن الطريقى صـ٢٢:٢٥، الاقتصاد الإسلامى بين مناهجية البحث وامكانية التطبيق د.يسرى عبد الرحمن صـ١٥ وما بعدها.

[١٠] يُنظر النظام الاقتصادى فى الإسلام د. تقى الدين النبهانى/صـ٣٠، الاقتصاد الإسلامي أصول ومبادئ د. شوقى أحمد دنيا/ صـ(٦٢،٧٦)، الاقتصاد الإسلامى بين مناهجية البحث وامكانية التطبيق د.يسرى عبد الرحمن صـ٢٧.

[١١] يُنظر اقتصادنا للسيد محمد باقر الصدر/ صـ٣٢٩.

[١٢] هود ٦.

موفورة فى الأرض ثم أمرهم بالسعى فى تحصيلها قال تعالى"هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ ذَلُولًا فَٱمْشُواْ فِى مَنَاكِبِهَا وَكُلُواْ مِن رِّزْقِهِۦ وَإِلَيْهِ ٱلنُّشُورُ "[١٣].

وتكمن المشكلة الاقتصادية فى تصرف الإنسان نفسه بإهماله لاستثمار الموارد وسوء توزيعها على الأفراد، فالله هيئ للإنسان كل مصالحه ومنافعه على الأرض، وما عليه إلا أن يسعى لتحصيلها بأسباب الكسب المشروعة، وأهمها العمل وما يترتب عليه من أجر، وقد تضافرت الأدلة على أن العمل من أجل الإنتاج فرض مقطوع به[١٤]. ولا يتنافى ذلك مع التسليم بوجود ندرة نسبية فى الموارد الاقتصادية مفادها أن الحاجات البشرية تختلف من فرد لآخر ومن مجتمع لآخر، و أن حاجات الناس متعددة ومتطورة لا تقتصر على الغذاء والضروريات، بل تتعدى ذلك إلى الادخار وتكوين رؤوس الأموال وكلما تقدم المجتمع كلما زادت الحاجات التى يسعى الأفراد لإشباعها، ويمكن التسليم بأن الحاجات فى غالب حالاتها أكبر من الموارد المتاحة لكنها لا تصل إلى حد أنها لا نهائية، فيكون أمام الدولة والفرد موارد متاحة لا تستطيع غالباً إشباع كل حاجات الأفراد فيتوجب علينا أولاً ترشيد الحاجات ثم بذل كل جهد ممكن للمحافظة على الموارد المتاحة وتنميتها وحسن توزيعها.

وترشيد استهلاك الموارد مطلب أخلاقى وشرعى لا يرتبط بندرة الموارد، فالإسراف محرم فى نظر الشريعة بغض النظر عن وفرة المورد أو ندرتها قال تعالى: "يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ"[١٥].

وقد يصبح ترشيد الاستهلاك ضرورة عندما يكون المورد موضع الإسراف محدود، ولكى تتحقق الكفاية فى التنمية والانتاج فعلى الدولة تهيئة المرافق وتأهيل الأفراد للعمل وتقديم الدعم المادى فى شكل قروض بدون فوائد أو إقطاع أراضى لزراعتها، وعلى أصحاب رؤوس الأموال عدم كنز المال وتوظيفه بما فيه منفعة للعباد من إقامة مشاريع وتوفير فرص عمل[١٦].

---

[١٣] الملك ١٥

[١٤] الاقتصاد الإسلامى ضرورة قائمة وحقيقة واقعية د.أحمد فهمى أبو سنة/ مجلة الفقه الإسلامى، بحث بعنوان تحقيق إسلامية علم الاقتصاد: المفهوم والمنهج د. محمد أنس مصطفى الزرقا/ مجلة جامعة الملك عبد العزيز/معهد الاقتصاد الإسلامى العدد ٢(١٤١٠هـ-١٩٩٠م)

[١٥] سورة الأعراف ٣١

[١٦] بحث بعنوان إسهامات الفقهاء فى الفروض الأساسية لعلم الاقتصاد/ د. رفيق يونس المصرى/البنك الإسلامى للتنمية، الاقتصاد الإسلامي أصول ومبادئ د. شوقى أحمد دنيا صـ٦٣:٧٤

(ISSN: 2537 - 0758)

## المطلب الثانى
## علاقة الاقتصاد الإسلامى بالعلوم الآخرى

علم الاقتصاد هو أحد العلوم الاجتماعية، ويختص بدراسة سلوك الإنسان فى المجتمع، وبالرغم من تطور فروع المعرفة الإنسانية المختلفة لا نستطيع أن نتحدث عن الاستقلال التام لكل علم، لأن الظاهرة الواحدة قد تكون محور داراسة لأكثر من علم فى وقت واحد، فظاهرة الفقر مثلاً يدرسها علم الاقتصاد وعلم الاجتماع، وبناءً عليه نجد أن علم الاقتصاد يرتبط بغيره من العلوم الاجتماعية، ومن الأمثلة على **علاقة علم الاقتصاد بعلم الاجتماع** يدرس علم الاجتماع علاقة الإنسان بالبيئة والتنظيمات الموجودة فى المجتمع والتى لها دور فى تحديد القيم التى تسود المجتمع وتحكم سلوك الفرد لا شك أن إعداد دراسة اقتصادية ما كدراسة الناتج القومي أو معدل التضخم، وغيرها يتطلب في حد ذاته دراسة بعض الظواهر الاجتماعية المرتبطة بمجال الدراسة مثل دراسة النمو والتركيب السكاني، معدل البطالة، درجة الفقر في المجتمع وهو شكل من أشكال التقاء العلوم.

**علاقة علم الاقتصاد بعلم التاريخ:** التعلم من أخطاء الماضى يجنبنا الوقوع فى نفس الأخطاء فى الحاضر والمستقبل، فالأحداث الاقتصادية الماضية لها فائدة كبيرة للباحث الاقتصادى ما قد يساعد كثيرًا على فهم طبيعة تلك الظواهر في الوقت الحالي، بل والتنبؤ بما ستكون عليه في المستقبل، فالباحث في علم الاقتصاد يحتاج لدراسة تاريخ الاقتصاد وتطور الأمم في المجالات الاقتصادية، وتسليط الضوء على نقاط القوة والضعف في تلك الحقب التاريخية.

**علاقة علم الاقتصاد بعلم السياسة:**

كثيرًا ما تكون للقرارات السياسية أثرها على الوضع الاقتصادي، وكذلك تحكم الدول الكبرى بما لها من قوة اقتصادية فى القضايا السياسية العالمية، وقد تؤثر الصراعات السياسية على الأحوال الاقتصادية المحلية أو العالمية كتغير أسعار النفط والذهب والعملات فى مختلف دول العالم[١٧]. ونظرًا للعلاقة التداخلية بين علم الاقتصاد وعلم السياسة والترابط الشديد بينهم فقد ظهر ما يعرف بـ لاقتصاد السياسي وهو المصطلح

[١٧] يُنظر كتاب مبادئ الاقتصاد للصف الثانى الثانوى/ قسم العلوم الإدارية والاجتماعية/طبعة٢٠٠٧-٢٠٠٨م/ المملكة العربية السعودية/ وزارة التربية والتعليم صـ١٥ وما بعدها

الذي ظل لصيقاً بعلم الاقتصاد لفترة طويلة– وقد وضع أساسه آدم سيمث فى كتابه "ثروة الأمم" وقد اعتبر أن ثروة كل دولة تقاس بقدراتها الإنتاجية[١٨].

## الفصل الثانى
## خصائص وأركان الاقتصاد الإسلامي

ويتضمن مبحثين على النحو التالى: المبحث الأول:خصائص الاقتصاد الإسلامي
المبحث الثاني: أركان الاقتصاد الإسلامي

## المبحث الأول
## خصائص الاقتصاد الإسلامي
### المطلب الأول
### اقتصاد يجمع بين الثبات والتطور

لأنه مرتبط بالإسلام عقيدة وشريعة، إيماناً وعمل، فمرجعه إلى المبادئ والأصول الاقتصادية الثابتة التى وردت فى القرآن والسنة النبوية، ومن قبيل ذلك قوله تعالى"وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ"[١٩] وقوله "كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ"[٢٠] فارتباط الاقتصاد بالدين أضفى عليه صبغة إيمانية، وطابعًا تعبديًا وقيمة ذاتية جعلت الحياة الدنيا والعائد المادى ليس الهدف الوحيد للنشاط الاقتصادى– كما هو حال الأنظمة الوضعية– ولكن ثمة هدف أسمى خُلق الإنسان من أجله وهو إعمار الأرض والتكافل والتراحم بين البشر. وقابلية بعض أحكام الاقتصاد الإسلامى للتغير والتطور ترجع إلى انها مستمدة من اجتهادات وتطبيقات تجعله صالحاً لكل زمان ومكان، فهو اقتصاد إلهى من حيث المذهب ووضعى من حيث التطبيق وأنه لما كانت حياة كل مذهب فى تطبيقاته فقد حث الاسلام على الاجتهاد وجعل للمجتهد أجرين إن أصاب وأجرًا إن أخطأ، كذلك يتمتع الاقتصاد الإسلامى بنوعين من الرقابة، رقابة ذاتية متمثلة فى الضمير والوازع الدينى بالإضافة الي الرقابة التي تمارسها الدولة علي النشاط الأقتصادي[٢١].

---

[١٨] ثروة الأمم لآدم سيمث/ ترجمة حسنى زينة/ معهد الدراسات الاستراتيجية– بغداد (الطبعة الأولى٢٠٠٧م) صـ٢٦٤

[١٩] سورة البقرة ١٨٨

[٢٠] سورة الحشر٧

[٢١] يُنظر اقتصادنا للسيد محمد باقر الصدر صـ٢٩٤، الوجيز فى الاقتصاد الإسلامي د. شوقى الفنجرى صـ٥٢:٥٥، النظام الاقتصادى فى الإسلام تأليف (د.عمر بن فيحان المرزوقى– د.عبد الله بن محمد السعيدى– د.عبد الله بن إبراهيم الناصر– د.أحمد بن سعد الحربى– د.محمد بن سعد المقرن) صـ٦١:٦٣

(ISSN: 2537 - 0758)

## المطلب الثانى
## اقتصاد يوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع

سياسة الإسلام قوامها التوفيق بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع، فهى لا تتنكر للفرد على نحو ما تفعل الاشتراكية، ولا تقدس وتمنحه الحرية المطلقة فى إشباع رغباته كما تفعل الرأسمالية بل إن سياسة الإسلام تتميز بالوسطية أي بالعدالة والخيرية، قال تعالى "وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا"[٢٢].

ومناط الاقتصاد الإسلامى تحقيق المصلحة، فتحريم الإسلام لأكل الميتة ولحم الخنزير، وغيرها فى قوله تعالى "حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنزِيرِ" اعتُبرت فيه المصلحة، وحين رخص فى ذلك بقوله تعالى" فَمَنِ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِّإِثْمٍ * فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ"[٢٣] كان أيضاً لمصلحة وهى حالة الضرورة. وكثيراً ما كان رسول الله يبلغ الأحكام مقرونة بعللها والمصالح التى تقتضيها وفى ذلك تأكيد على ارتباط الأحكام بالمصالح إذ الغاية منها جلب المنافع ودرء المفاسد حتى أن الرسول كان ينهى عن الشيئ لمصلحة تقتضى النهى ثم يبيحه إذا تغير الحال، مثل النهى عن ادخار لحوم الأضاحى من أجل الدافة[٢٤] ثم إباحتها بعد ذلك. وقد استقر فى النفوس أن غاية الشرع هى المصلحة وحيث وجدت المصلحة فثم شرع الله[٢٥].

وتختلف المصالح باختلاف الظروف فما يعتبر مصلحة فى ظروف معينة قد لا يعتبر كذلك فى ظروف آخرى، مع مراعاة تقديم المصالح بحسب أهميتها فتقدم الضروريات على الحاجيات والحاجيات على التحسينيات، وإذا تعذر الجمع بين المصلحتين تُقدم مصلحة المجتمع على مصلحة الفرد، لما فيها من النفع العام، وفقاً للقاعدة الفقهية يتحمل الضرر الخاص لأجل دفع الضرر العام[٢٦].

---

[٢٢] سورة البقرة ١٤٣، تفسير الفخر الرازى ج٤/ صـ١٠٩

[٢٣] سورة المائدة٣

[٢٤] الدافة:هى القوم يسيرون جماعة، سيراً ليس بالشّديد،وقيل هى الجَماعة من الناس تُقْبِلُ من بلد إلى بلد، وفي حديث لُحُومِ الأَضاحي إنما نَهَيْتُكم عنها من أَجلِ الدَّافَّةِ يريد أَنهم قَدِمُوا المدينة عند الأَضحى فنهى النبى عن ادّخارِ لُحُوم اللأَضاحي ليُفَرِّقُوها ويَتَصَدَّقُوا بها فيَنْتَفعَ أُولئك القادِمون بها/يُنظر لسان العرب لابن منظور ج٩/ صـ١٠٥

[٢٥] يُنظر السياسة الشرعية أو نظام الدولة الإسلامية فى الشئون الدستورية والخارجية والمالية للعلامة الشيخ عبد الوهاب خلاف/./صـ٦ وما بعدها.

[٢٦] ذاتية السياسة الاقتصادية الإسلامية وأهمية الاقتصاد الإسلامى د.محمد شوقى الفنجرى/صـ٣١:٣٧

## المطلب الثالث
## اقتصاد يجمع بين المادة والروح

لا يتجاوز النشاط الاقتصادى فى الأنظمة الوضعية حدود المادة، وإن اختلفت الصورة المادية فى الرأسمالية عن الاشتراكية إلا أن النتيجة واحدة وهى الفراغ الروحى الذى تعانيه المجتمعات التى تعتنق تلك الأنظمة.

أما الاقتصاد الإسلامى فقد جمع بين جانبى الحياة التى يتكون منهما الإنسان (المادة والروح)، فالمسلم يتجه بنشاطه الاقتصادى إلى الله "وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا * فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ"[٢٧]، والله سبحانه وتعالى يدعو الإنسان إلى العمل والكسب فى الدنيا كما يدعوه فى الوقت نفسه إلى العمل لطلب الآخرة" وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ * وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا..."[٢٨] فالجانب المادى ليس مقصوداً لذاته ولكنه وسيلة لتحقيق السعادة للإنسانية، ومن حكمة الله فى خلقه أنه وزع خيرات وثروات الأرض على مختلف البقاع لتحقيق التعاون والتكامل بين مختلف الشعوب[٢٩].

## المطلب الرابع
## اقتصاد مرتبط بالقيم والأخلاق

يتميز الإسلام عن النظم المادية بأنه رسالة أخلاقية، فالمسلم مقيد بالأخلاق الحميدة فى كل نشاط اقتصادى يقوم به من كسب المال وتنميته واستثماره وانفاقه، ولنضرب مثالاً واقعياً على ذلك فى أن البيع والشراء فيه إنعاش للحياة الاقتصادية بشكل عام ولكن الله يأمر المسلمين بالتوقف حال النداء للصلاة قال تعالى"يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِن يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ. فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِن فَضْلِ اللَّهِ..."[٣٠].

---

[٢٧] البقرة١٤٨

[٢٨] القصص٧٧

[٢٩] يُنظر ذاتية السياسة الاقتصادية الإسلامية وأهمية الاقتصاد الإسلامى د.محمد شوقى الفنجرى صـ٤٧:٥٧، أضواء على الاقتصاد الإسلامى(الإسلام والمذاهب الاقتصادية المعاصرة) د.يوسف كمال/دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع بالمنصورة صـ١٣٧ وما بعدها.

[٣٠] سورة الجمعة ٩-١٠، روح المعانى للألوسى ج٢٨/ صـ١٠٢

(ISSN: 2537 - 0758)

فالله أمر بترك البيع فيقاس عليه باقى المعاملات، وما ترك البيع وغيره من المعاملات إلا لفترة وجيزة وهى إقامة الصلاة فإذا قُضيت عاد البيع مباحاً، والاقتران بين الاقتصاد والأخلاق يولد فى النفس شعوراً بالمسئولية فيسعى المسلم إلى سلامة ونقاء معاملاته الاقتصادية من الغش والاحتكار والربا[٣١].

## المبحث الثانى
## أركان الاقتصاد الإسلامي

يتألف الهيكل العام للاقتصاد الإسلامي من ثلاثة أركان يتميز بها عن سائر المذاهب الاقتصادية الآخرى، وسوف نتناولها فى ثلاثة مطالب على النحو التالى:

### المطلب الأول
### الملكية المزدوجة

يقر الاقتصاد الإسلامى بوجود أشكال مختلفة من الملكية تعمل جنبًا الى جنب فى المجتمع وهى الملكية الفردية والملكية العامة وملكية الدولة، ولكل منهما مجاله الذى تعمل فيه مع عدم التضحية بأحدهما، وهذا ما يميز الاقتصاد الإسلامى عن النظامين الرأسمالى والاشتراكى، فالنظام الرأسمالى جعل الملكية الفردية هى الأصل العام، والنظام الاشتراكى جعل الملكية العامة هى الأصل العام وضيق دائرة الملكية الفردية، أما الاقتصاد الإسلامى فقد ساير الفطرة البشرية بإقراره للملكية الفردية الناتجة عن تملك الإنسان نتيجة سعيه واجتهاده وكذلك أقر الملكية العامة مراعاة لحق المجتمع، وهذا التنوع لا يعنى أن الاقتصاد الإسلامى مزج بين الرأسمالية والاشتراكية أو أخذ جانبًا من كل منهما، وإنما هذا التنوع قائم على أسس وقواعد فكرية موضوعة ضمن إطار خاص من القيم والمفاهيم الإسلامية جعلت الاقتصاد الإسلامى متميزاً يهدف إلى تحقيق مصالح الأفراد ومصالح المجتمع[٣٢].

---

[٣١] يُنظر النظام الاقتصادى فى الإسلام تأليف(د.عمر بن فيحان المرزوقى وآخرون صـ٦٧ وما بعدها

[٣٢] يُنظر اقتصادنا للسيد محمد باقر الصدر صـ٢٧٩:٢٨٠، الاقتصاد الاسلامى أسس ومبادئ وأهداف د. عبد الله الطريقى صـ٢٦

## المطلب الثانى
## الحرية الاقتصادية المقيدة

يقف الإسلام موقفًا يتفق مع طبيعته العامة فيسمح للأفراد بممارسة حرياتهم الاقتصادية ضمن نطاق من القيم التى تُهذب الحرية وتجعلها أدة خير للإنسانية، مع وضع قيود لضبط النشاط الاقتصادى لضمان جلب المصالح ودرء المفاسد للفرد والمجتمع فى الدنيا والآخرة، وبهذا يختلف الاقتصاد الإسلامى عن إفراط الرأسمالية فى اطلاقها للحرية وتفريط الاشتراكية التى صادرت تلك الحرية ومنعت الأفراد من التملك. وتقييد الحرية فى المجال الاقتصادى إما أن يكون ذاتياً أو خارجياً.

ذاتياً: أى نابعاً من النفس ويتكون طبيعياً وفقا للتربية التى يُنشئ الإسلام عليها الفرد وليس أدل على ذلك من إقدام ملايين المسلمين طواعية لدفع الزكاة.

خارجياً: يُفرض على الفرد بقوة الشرع ومن ذلك منع النشاط الاقتصادى إذا كان قائماً على الربا والاحتكار.

ويرجع سبب تقييد الحرية الاقتصادية إلى اعتبار أن المال مال الله والإنسان مستخلف فيه، فعليه العمل وفقاً لهذا الاعتبار مع عدم الإضرار بالآخرين فرداً كان أو جماعة.

كذلك أقرت الشريعة الإسلامية للحاكم الإشراف على النشاط العام والتدخل لحماية المصالح العامة كرعاية مصالح بعض الفئات كالفقراء والمعاقين، والقيام ببعض الواجبات التى يُحجم عنها الأفراد غالباً كبناء المدارس والمستشفيات والطرق، أو التدخل بالحد من حريات الأفراد فى بعض الأنشطة الاقصادية كتملك الأرض الموات بالإحياء[٣٣].

[٣٣] يُنظر اقتصادنا محمد باقر الصدر صـ٢٨٢:٢٨٤، الاقتصاد الإسلامى أسس ومبادئ وأهداف د.عبد الله الطريقى صـ٢٧ ومابعدها.

(ISSN: 2537 - 0758)

## المطلب الثالث
## التكافل الاجتماعى[٣٤]

يعتبر التكافل الاجتماعى من أهم الركائز التى يرتكز عليها الاقتصاد الإسلامى، فهو تعاون متبادل داخل المجتمع يغطى كل جوانب الحياة فيزيد من تماسك المجتمع، ويقوى بنيته لمواجهة الظروف المتغيرة، ويتميز التكافل الاجتماعى فى الإسلام بنظرته الشمولية للمجتمع فلا يقتصر على النواحى المادية بل يتضمن أيضاً النواحى المعنوية.

ومن الثابت تفاوت البشر فى مقومات الشخصية الإنسانية وبالتالى تفاوتهم فى الحصول على العمل والمال الذى هو أساس الملكية وقد شُرع التكافل لحماية من لا قدرة لهم على العمل وكسب المال كالمرضى والمعاقين لإقامة التوازن بين أفراد المجتمع.

لذا قرر الإسلام نظام التكافل الاجتماعى بوصفه ضرورة حتمية للقضاء على البؤس والفقر قبل أن يعرف العالم الحديث نظام الضمان الاجتماعى بأكثر من أربعة عشر قرنًا من الزمان، قال تعالى"وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ"[٣٥].

وتعتبر الزكاة من أهم وسائل التكافل الاجتماعى والعدل الاقتصادى لدورها الفعال فى إعادة توزيع الثروة والدخل ومحاربة الفقر والمساهمة فى تحسين المستوى المعيشى

---

[٣٤] توجد فروق جوهرية بين التأمين الاجتماعى و الضمان الاجتماعى و التكافل الاجتماعى على النحو التالى:-

**التأمين الاجتماعى:** يتطلب مساهمة المستفيد باشتراكات يؤديها للجهة المختصة وتُمنح له مزايا التأمين متى توافرت فيه شروط استحقاقها.

**الضمان الاجتماعى:** هو إلتزام الدولة بتقديم مساعدات مادية للمحتاجين ممن لا دخل لهم ولا مورد رزق.

**التكافل الاجتماعى:** يُقصد به أن يكون آحاد الناس فى كفالة جماعتهم، وأن تكون كل القوى الإنسانية فى المجتمع متلاقية فى المحافظة على البناء الاجتماعى، ولعل أبلغ تعبير جامع لمعنى التكافل فى الإسلام قوله صل الله عليه وسلم "مثل المؤمنين فى توادهم وتراحمهم كمثل الجسد الواحد "ولا يقتصر التكافل الاجتماعى على النواحى المادية وإنما يشمل النواحى المعنوية والأدبية ويعتبر الضمان الاجتماعى من أهم صور التكافل/يُنظر مقالة بعنوان الإسلام والضمان د. شوقى الفنجرى/مجلة العربى/ العدد١٦٠مارس١٩٧٢، التكافل الاجتماعى فى الإسلام للشيخ محمد أبو زهرة/دار الفكر العربى/طبعة جديدة ١٩٩١ صـ٧، معجم المصطلحات المالية والاقتصادية فى لغة الفقهاء د.نزيه حماد صـ(١٢٤،١٢٥،١٤٨،٣٠١).

[٣٥] سورة المائدة ٢

وتوفير مورد لتمويل بعض المشروعات لتخفيف الضغط عن ميزانية الدولة، ومن خصائص الزكاة؛ أنها لا تخرج إلا بعد بلوغ النصاب، ومعنى ذلك أنها تحافظ على الحاجات الأساسية للأفراد[٣٦].

## الخاتمة

ينفرد النظام الإسلامى عن سائر الأنظمة، بنظرة خاصة للمال والملكية باعتبارهما أساس علم الاقتصاد، فالإسلام لا ينكرها، ولكن يضبطها بقيود تضمن إقامة توازن بين مصلحة الفرد والمجتمع.

مبني على مبادئ الإسلام السمحة، فالمال مال الله والإنسان مستخلف فى الأرض لعمارتها واكتساب الرزق بالطرق المشروعة.

فالاقتصاد الاشتراكى الشيوعى عمل على تضخيم المؤسسات العامة على حساب الفرد وحقوقه، وساد الاعتقاد بأن الحياة مادة فقط، وما لبثت تلك الايديولوجيات ان تهدمت لعدم واقعيتها وصعوبة تطبيقها، وعدم مواءمتها للطبيعة البشرية، في حين انحاز النظام الرأسمالي إلى تضخيم الفرد على حساب الجماعة وأعطاه حريات لا متناهية حتى حدث الخلل الاقتصادي وتعثر الاقتصاد الرأسمالي أيضاً ومر بالأزمات العالمية والنكسات الاقتصادية.

ومن أهم مميزات الاقتصاد الإسلامي أنه لا يعترف بالندرة النسبية للموارد، التي نادى بها النظام الرأسمالي والتي تقوم على فكرة أن الموارد الاقتصادية محدودة ونادرة، ولا تكفي لإشباع الحاجات البشرية، وقد قامت تلك الفكرة على أساس تغليب الملكية الفردية على حساب الملكية الجماعية وسمحت للفرد بممارسة نشاطه الاقتصادي دون ضوابط أخلاقية، وهو ما أدى إلى جعل فئة قليلة من الأفراد تملك وتتحكم وتقرر مصير الآخرين.

بينما جاء الاقتصاد الاسلامي مغايرًا لتلك الفكرة الخاطئة ونادى بالوفرة النسبية للموارد الاقتصادية، وأن هذه الموارد متوفرة وكافية لإشباع الحاجات الاقتصادية بالبحث والسعى في مناكب الأرض وعمارتها، والبحث عن الموارد الاقتصادية واستغلالها

[٣٦] أصول الاقتصاد الإسلامى د. رفيق يونس المصرى/دار القلم دمشق (الطبعة السادسة١٤٣٣هـ-٢٠١٢م) صـ٣٠٤:٣٠٨

(ISSN: 2537 - 0758)

الاستغلال الأمثل وهي كافية وممتدة بين طول الأرض وعرضها لكن يجب علينا السعي والعمل على استغلالها.

والاقتصاد الإسلامي اقتصاد متوازن عادل يجمع بين احترام الفرد والجماعة، وهو أيضاً واقعي هدفه بناء حياة اقتصادية متوازنة تسمح للفرد أن يمارس نشاطه الاقتصادي وتحفظ حقوقه وملكيته الفردية كما تضع له واجبات وضوابط شرعيه تحد من حريته، فلا يسمح بالممارسات الفردية المشبوهة التي تضر بالآخرين كالغش والاحتكار والربا والاستغلال.

بالإضافة إلى حق الدولة فى التملك متمثلًا فى الملكية العامة وملكية الدولة وبالتالى يكون لها الحق فى ممارسة النشاط الاقتصادي دون أن تؤثر على الأفراد، بل تحافظ على حرياتهم وتشجع على المنافسة الاقتصادية، واحترام حقوقهم وملكيتهم.

كما يتميز النظام الاقتصادي الإسلامي بالمرونة ما يجعله قادرًا على التجاوب مع العديد من المتغيرات الاقتصادية والمالية التي تلقي بظلالها على الاقتصاد بشكل عام.

ومن خلال إرساء مبدأ التكافل الاجتماعى يسود المجتمع العدل والتوازن وتكافؤ الفرص متمثلاً فى بعض الأنظمة التى شرعها الإسلام، كفريضة الزكاة، والتى تقع على جميع أنواع الأموال المعروفة نقدية أو عينية، ولأن الشريعة الإسلامية تحافظ على الحاجات الأساسية للأفراد فلا تؤخذ من المال الزكاة إلا بعد بلوغه النصاب، وبالتالي فإن الفائض عن الحاجات الأساسية هو محل الزكاة، لأن هذا الفائض ذات نفع قليل بالنسبة للغني الذي ضمن حاجاته الضرورية، إذا ما قورن بالفقير الذي في أمس الحاجة لهذا الفائض.

والزكاة من أهم وسائل التكافل الاجتماعى والعدل الاقتصادى لدورها الفعال فى إعادة توزيع الثروة وهذا الاتساع في وعاء الزكاة يضمن لها القدرة الكافية لإعادة توزيع الدخول.

وكذلك شُرع الميراث، والصدقات والوقف الخيرى والقرض الحسن، وقد ضرب المسلمون فى صدر الإسلام أروع الأمثلة فى التكافل الاجتماعى بالمؤخاة بين المهاجرين والأنصار بعد هجرة النبى صلى الله عليه وسلم إلى المدينة.

## المراجع

١. الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي القرآن لأبى عبد الله محمد بن أبى بكر القرطبى/ تحقيق عبدالله بن عبد المحسن التركى/ مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦.
٢. تفسير الفخر الرازى الشهير بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب للإمام محمد الرازى فخر الدين/ دار الفكر للطباعة والنشر/ الطبعة الأولى (١٤٠١هـ-١٩٨١).
٣. روح المعانى فى تفسير القرآن الكريم والسبع المثانى لأبى الفضل شهاب الدين الألوسى البغدادى/إدارة الطباعة المنيرية/ دار إحياء التراث العربى بيروت.
٤. لسان العرب للعلامة أبى الفضل بن منظور الإفريقى المصرى/ الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ /دار صادر- بيروت.
٥. معجم المصطلحات المالية والاقتصادية فى لغة الفقهاء د. نزيه حماد/ دار القلم دمشق(الطبعة الأولى١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م).
٦. القواعد الكبرى الموسوم بقواعد الأحكام فى إصلاح الأنام لشيخ الإسلام عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام/ تحقيق د. نزيه حماد/ د. عثمان جمعة ضميرية/ دار القلم دمشق(الطبعة الأولى١٤٢١هـ -٢٠٠٠م)
٧. بحث بعنوان علم الاقتصاد الإسلامى ضرورة قائمة وحقيقة واقعية د.أحمد فهمى أبو سنة/مجلة الفقه الإسلامى/ السنة الحادية عشرة/العدد الثالث عشر
٨. التكافل الاجتماعى فى الإسلام للشيخ محمد أبو زهرة/دار الفكر العربى/طبعة جديدة١٩٩١
٩. المدخل الفقهى العام للدكتور مصطفى أحمد الزرقا/ طبعة دار القلم دمشق(الطبعة الأولى١٤١٨هـ - ١٩٩٨م)
١٠. اقتصادنا تأليف السيد محمد باقر الصدر/دار التعارف للمطبوعات بيروت الطبعة العشرون (١٤٠٨هـ -١٩٨٧م)
١١. السياسة الشرعية أو نظام الدولة الإسلامية فى الشئون الدستورية والخارجية والمالية للعلامة الشيخ عبد الوهاب خلاف/المطبعة السلفية بالقاهرة١٣٥٠هـ
١٢. مقالة بعنوان الإسلام والضمان د. شوقى الفنجرى/ مجلة العربى/ العدد ١٦٠ مارس١٩٧٢
١٣. بحث بعنوان إسهامات الفقهاء فى الفروض الأساسية لعلم الاقتصاد/ د. رفيق يونس المصرى/ البنك الإسلامى للتنمية- مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامى- جدة ١٤١٥هـ

(ISSN: 2537 - 0758)

١٤. الوجيز فى الاقتصاد الإسلامي د.محمد شوقى الفنجرى/ دار الشروق (الطبعة الأولى١٤١٤هـ-١٩٩٤م)
١٥. الملكية الفردية فى النظام الاقتصادى الإسلامي د. محمد بلتاجي/ دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع (الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م)
١٦. الاقتصاد الإسلامى بين مناهجية البحث وامكانية التطبيق د. يسرى عبد الرحمن أحمد/ البنك الإسلامى للتنمية/ المعهد الإسلامى للبحوث والتدريب (الطبعة الأولى١٤١٩هـ-١٩٩٩م)
١٧. الاقتصاد الإسلامى أسس ومبادئ وأهداف د.عبد الله عبد المحسن الطريقى/ مؤسسة الجريسى للتوزيع (الطبعة الحادية عشرة١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م)
١٨. النظام الاقتصادى فى الإسلام د. تقى الدين النبهانى/ دار الأمة للطباعة والنشر بيروت (الطبعة السادسة١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م)
١٩. الاقتصاد الإسلامي أصول ومبادئ د. شوقى أحمد دنيا/ دار الفكر الجامعى بالإسكندرية (الطبعة الأولى ٢٠١٣)
٢٠. بحث بعنوان تحقيق إسلامية علم الاقتصاد: المفهوم والمنهج د. محمد أنس مصطفى الزرقا/ مجلة جامعة الملك عبد العزيز/ معهد الاقتصاد الإسلامى العدد٢ (١٤١٠هـ-١٩٩٠م)
٢١. مبادئ الاقتصاد للصف الثانى الثانوى/ قسم العلوم الإدارية والاجتماعية/ طبعة٢٠٠٧-٢٠٠٨م/ المملكة العربية السعودية/ وزارة التربية والتعليم
٢٢. النظام الاقتصادى فى الإسلام تأليف (د.عمر بن فيحان المرزوقى- د.عبد الله بن محمد السعيدى- د.عبد الله بن إبراهيم الناصر- د. أحمد بن سعد الحربى- د.محمد بن سعد المقرن)/مكتبة الرشد (الطبعة الثانية١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م).
٢٣. ذاتية السياسة الاقتصادية الإسلامية وأهمية الاقتصاد الإسلامى د.محمد شوقى الفنجرى/ مطابع الاهرام التجارية قليوب (١٤١٣هـ-١٩٩٣م)
٢٤. أضواء على الاقتصاد الإسلامى(الإسلام والمذاهب الاقتصادية المعاصرة) أ/يوسف كمال/ دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع بالمنصورة (الطبعة الثانية١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).
٢٥. ثروة الأمم لآدم سيمث/ ترجمة حسنى زينة/ معهد الدراسات الاستراتيجية -بغداد (الطبعة الأولى٢٠٠٧م)
٢٦. أصول الاقتصاد الإسلامى د.رفيق يونس المصرى/ دار القلم دمشق (الطبعة السادسة١٤٣٣هـ-٢٠١٢م).